الوثيقة بين المنهج الفلسفى والمنهج التاريخى

إعداد: د. عبد الكريم بوصفصاف

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

جامعة منتورى. قسنطينة/ الجزائر

تعالج هذه المحاضرة النص المعرفى وفقا للمنهجين التاريخى والفلسفى ومميزات كل منهما فى دراسة وتحليل النص أو الوثيقة؛ وهذان المنهجان يلتقيان أحياناً ويختلفان أحياناً أخرى فى كيفية وطرق دراسة النص الفلسفى أو التاريخى.

مفهوم المنهج:

تثير عبارة منهج جملة من الإبهامات والصعوبات المعرفية فى طريق تحديد معناها لأول وهلة، غير أنّ هذا الغموض أو هذه الصعوبات الأوّلية لا تستطيع منعنا من ضبط وتحديد أهم الملامح الرئيسية للمنهج، ويُعرّف المنهج بأنه: «مجموعة من العمليات الذهنية التى يحاول من خلالها علم من العلوم بلوغ الحقائق مع إمكانية بيانها والتأكد من صحتها»[1] وهو الطريق المؤدى بصحيح النظر فيه إلى الهدف المطلوب.

أما بالمعنى العلمى فهو مجموعة الإجراءات التى ينبغى اتخاذها فى ترتيب معين لبلوغ هدف محدد بل فهو الطريقة العلمية المخططة التى تقوم على أسس علمية خالصة، والمنهج يرادف برنامج العمل أو برنامج التعليم؛ فالبرنامج الدراسى مثلا يشمل المواد العلمية والتربوية وخطة تدريسها. ومناهج البحث (Méthodologie) فرع من المنطق يبحث فى مناهج العلوم[2] وقد فرق أحد المفكرين[3] بين مستويين من المناهج وهما:

أولا: المستوى النظرى وهدفه بلوغ الحقيقة.

وثانيهما: مستوى عملى يتحدد باعتباره مجموعة من الأساليب نتوخى الوصول بواسطتها إلى نتيجة عملية معينة، سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك.

وبناءا على هذا التعريف فإن للمنهج صفة ذهنية أو نظرية وصفة عملية أو تطبيقية، وليس فقط الصفة الذهنية كما ترى مادلين غرافيتز[4].

أما الميزة الثانية التى تنتج عن هذا التمييز هو أن المنهج من الناحية النظرية يكون عاما وان خصوصيته ترتبط بمجال معرفى معين كالإقتصاد أو التاريخ... إلخ.

كما يحدد المنهج كأسلوب للعمل العلمى، فهو (أسلوب منطقى ملازم لكل عملية تحليل ترتدى الطابع العلمى، هو أسلوب لكونه يجمع بين أكثر من عملية تتلاقى جميعها عند بلوغ هدف واحد، فالعمليات الجزئية تصبح مرتبة فى إطار المنهج، ويتسم كل منها بدور جزئى يخدم الهدف الشامل للبحث)[5].

وانطلاقا من هذا التعريف فإن المنهج يتكون من جملة من القواعد والعمليات المرتبطة منطقيا والمشكلة لأسلوب منظم للعمل فى إطار سلسلة من المبادئ تؤدى فى مجملها ومن خلال ظروف معينة إلى هدف محدد وهو معرفة الحقيقة الموضوعية أو تغييرها، إذن فهو يسعى إما إلى إنتاج معرفة أو تغيير حقيقة معرفة من المعارف.

والمنهج لا يساعد فحسب على تنظيم أو فهم النتائج العلمية، بل فإنه يساعد على عمليات البحث ذاته من الخطوة الأولى حتى عرض النتائج المحصل عليها، ويتصل المنهج إتصالا مباشرا بمختلف الميادين المعرفية كالمجال الطبيعى، الاجتماعى والفلسفى والتاريخى ونحو ذلك وهو يختلف عن تقنيات البحث (Les Techniques de recherches)؛ ذلك أن تقنيات البحث تابعة للموضوع المدروس مباشرة، بينما المنهج هو توجه عام، ومن هنا فإن تقنيات البحث هى (مجموعة من الخطط لعلم من العلوم أو لفن من الفنون)[6]، وهى ترتبط فقط بالأمور التطبيقية، فى حين أن المنهج يتصل بالنظرى، لذا نستطيع القول أن كل منهج يعتمد على جملة من التقنيات والقواعد، علما أن القاعدة تحدد عملية واحدة، بينما المنهج هو مجموعة من القواعد أو نظام من القواعد[7].

وفى مقدمة هذه المحاضرة يمكننا طرح الأسئلة الآتية: هل للفلسفة والتاريخ منهج خاص بكل واحد منهما أم لهما مناهج متعددة ومختلفة؟ وهل ان هذه المناهج هى محل إتفاق بين المنتمين إلى الفلسفة والمنتمين للتاريخ؟ ثم هل أن الفلسفة والتاريخ لهما صفة العلمية؟ ثم ما هى العلاقة بين منهج الفلسفة ومنهج التاريخ؟ وهل

أن المنهج الفلسفى يلزم التاريخ باعتماده وهل ان منهج التاريخ يلزم الفلسفة بالاستفادة منه؟

يمكننا أن نقرر من البداية أنه ليس للفلسفة ولا للتاريخ منهج واحد، وإنما هناك مناهج متعددة لكل منهما، فللفلسفة مثلا مناهج كثيرة بعضها واضح ومستقل عن نظريات الفلاسفة وبعضها مختلط بنظريات بعضهم أمثال: فلسفة القديس أوغستين وانسلم وكونت وهيجل وبرغسون وسارتر وغيرهم.

ومن أبرز المناهج المستقلة عن المذاهب والفلسفات الخاصة:

1- المنهج الفرضى.
2- المنهج التمثيلى.
3- منهج الشك واليقين.
4- منهج الظواهر.
5- منهج التحليل المعاصر.

غير أننا لن نتعرّض بالدرس والتحليل إلى هذه المناهج كلها، وإنما سنقتصر على مميزات المنهج الفلسفى عموما فى معالجة النص.

وقبل التطرق إلى تفاصيل الموضوع، يمكن طرح السؤال الآتى: هل الفلسفة علم؟ إنّ هذه الاشكالية ناقشها الكثير من الفلاسفة المنظرين والمنشغلين بالفلسفة على حدّ سواء وقد أقرّ بعضهم صفة العلمية للفلسفة ونفاها البعض الآخر.

ويبدو أن قول القائلين بأن الفلسفة ليست علما كان ناتجا عن سوء فهم معنى الفلسفة، وحصر صفة العلم فى العلوم الطبيعية أو الرياضية وهذا التصور هو فى الواقع تصور قاصر لمفهوم العلم(8).

وإذا كان البعض يرى أن العلم يقوم على ثلاثة مقومات أساسية هى موضوعات بحث محددة تميزه عن العلوم الأخرى، ومنهج محدد يتفق عليه كل المنشغلين به، ونتائج مثمرة حيث يبدأ الباحث عمله من حيث انتهى سلفه. فإذا اعتبرنا أنّ هذه هى مقومات العلم يمكننا أن نبحث فيما إذا كان للفلسفة موضوعات محددة ومنهج محدد ونتائج مثمرة حقا، فإن توفرت فيها هذه العناصر الثلاثة استحقت شرف العلم، وإذا لم

تتوافر فلا يمكن أن تنال صفة العلمية.

إنّ هذا السؤال المثار حول مدى علمية الفلسفة قد سبق طرحه من قبل عدد من الفلاسفة وأهمهم: «ديكارت»، «كانت»، «هوسرل»، «رسل»، ويرى ديكارت مثلا أن سبب تضارب النتائج التى يتوصل إليها مختلف الفلاسفة حول موضوع واحد يعود إلى تخبط فى المنهج فاقترح منهجا، روحه «بداهة الرياضيات» ويقينه «نتائجها»، وهو يسعى إلى أن يكون عليه إجماع من قبل الفلاسفة.

أما أوغست كونت، فإنه لم يقتنع بمنهج ديكارت ورأى أن الفلسفة لازالت تفتقر إلى منهج واضح، بل ذهب إلى القول بأن موضوعاتها لم تتميز بعد.

وأما «هوسرل» فقد رأى أن الفلسفة لا ينقصها تحديد موضوعاتها وإنما ينقصها تحديد منهجها فوضع منهجا يدعو فيه إلى ضرورة التخلص من أى اعتقاد أو فرض سابق أو تحيز خاص مهما كان راسخا.

أما «رسل» فإذا كان لا يعترض على ما وصل إليه «هوسرل»، فإنه يعتقد ان التخلص التام من الفروض والتحيزات الراسخة أمر غير ممكن، وذهب إلى القول بأن الفلسفة يمكن أن تكون علما وأن تتقدم إذا قسمنا مشكلاتها إلى أجزاء وعالجنا كل واحدة منها على حدة بهدوء ورصانة.

أما التاريخ فقد اختلف العلماء من فلاسفة ومؤرخين حول صفته العلمية، فهناك من يرى أنّ التاريخ ليس علما أمثال: «جوزيف هورس»[9]. (Joseph Hours)، الذى يقول: «أن بين التاريخ والعلوم فارقا أساسيا يباعد بينهما حتى المعارضة، فالعلم يبحث فى الحوادث الملحوظة عن المشابهات التى تظهر ويكشف عن العناصر المشتركة فى الوقائع، حيث يتعرفها فى حقيقتها، فيبحث بعد ذلك عن أسباب تكرار هذه الملامح تكرارا متشابها فى وسط ظروف مختلفة جدا، فيصوغ لهذا الناتج احتمالات تثبت حقيقتها فيما بعد بالاستدلال العقلى أو بالإختبار، وهكذا ينتهى العلم إلى إثباتات تقرب ميزة عامة أو قوانين وتجتهد فى تنسيقها فى نظام...».

ويضيف صاحب هذا الرأى قائلا: «أما التاريخ فعلى العكس لأنه لا يرتبط بالوقائع التى يضع لها حدودا، إلا بحكم ما هو موحد بينها»[10].

هذا وقد ختم «هورس» رأيه قائلا: «بلا ريب ، أن التاريخ يبحث عن الأسباب التى كانت وراء تتابعها ويجتهد فى جعلها مترابطة متسلسلة، يعنى يبحث للوصول إلى تفسير يرضى عنه العقل، ولكن صفة العلم تبقى غير متوفرة على حقيقتها»[11].

أما «ج. هيرنشو» فقد اجاب عن سؤال حول هذا الموضوع نفسه: هل التاريخ علم؟ مستشهدا على ما ذهب إليه بجملة من أقوال العلماء والفلاسفة والأدباء، فأورد رأى «د.ج.ب بيورى» (G.B.Biory) (1861-1927) (*). الذى قال[12]: «التاريخ علم لا أقل ولا أكثر»، ويذهب «ج. هيرنشو»[13] إلى القول: أن الفلاسفة الطبيعيين انبروا من ناحية ليثبتوا أن التاريخ دون العلم بكثير فى حين انبرى رجال الأدب ليثبتوا أن التاريخ فوق العلم بكثير، ويذهب رجال الأدب فى آرائهم إلى أن التاريخ سواء كان علما أم غير علم فهو لا ريب فن من الفنون.

وجملة القول أن التاريخ علم وفن وأدب ولكنه ليس علما كالفلك، الذى هو علم معاينة مباشرة، ولا كالكيمياء علم تجربة واختبار. ولكنه علم نقد وتحقيق وشرح تعليق، وله ثلاث مراحل أساسية وهى:

أولا: مرحلة تجميع الوثائق والمادة الخبرية.

ثانيا: مرحلة النقد.

ثالثا: مرحلة التأويل، أى التحرير والتحليل والبناء.

ظهور المناهج:

يعود ظهور جل المناهج العلمية، بما فيها المناهج التاريخية والفلسفية إلى العصر اليونانى، وأعنى بالمنهج؛ الطريقة التى يتبعها كل مؤرخ أو فيلسوف أو باحث فى علوم أخرى كما سلف شرحه فى هذا المقال.

ففيما يتصل بنشوء علم التاريخ أو المنهج التاريخى عند الإغريق فيعود إلى القرن السادس قبل الميلاد عندما بدأ اليونانيون يؤرخون للأحداث الجسام والتطورات الهامة فى بلادهم، فأرخوا مثلا لتطور البشرية، وتطور المدن والأقاليم. وقد اعتمدت هذه الحركة التاريخية على نقد الكتابات القديمة وتصحيحها، بل والشك فى صحتها، ومن المؤرخين الذين اعتمدوا هذا المنهج النقدى الجديد «كزونوفان» و«ستيغوروس»، اللذان انتقدا أعمال «هوميروس» لأسباب تاريخية ودينية.

ومن أبرز العوامل التى أدت إلى نشوء الكتابة التاريخية عند اليونان، الظروف السياسية والعسكرية التى ألمت ببلادهم على الصعيدين الداخلى والخارجى، وفى مقدمة هذه الظروف الحروب بين الفرس واليونان فى النصف الثانى من القرن السادس قبل الميلاد، وهى الحروب التى كانت سببا هاما لكتابة تاريخ اليونان والفرس وبلاد الشرق الأدنى القديم على العموم.

وتقترن البداية التاريخية فى بلاد اليونان بظهور المؤرخ الجغرافى «هيكاتايوس»، الذى كان جغرافيا ورحالة ومؤرخا ونافدا وكاتبا فى النثر وليس فى الشعر. فهو الذى استطاع أن يخرج الكتابة التاريخية من التعقيدات الشعرية المنظومة إلى الأسلوب النثرى ، الذى كان شرطا رئيسا لنشوء علم التاريخ(14).

ويعد «هيرودوت» فى القرن الخامس قبل الميلاد أول من بحث التاريخ "Historia" أى أول من حقق فيه بعد أن كان من قبل مجرد تدوين للأخبار. ويتضح المنهج فى أعمال «هيرودوت» من خلال الموضوعية التى كتب بها عن الشعوب القديمة والمعاصرة لليونان، حين وصف أعمالها العظيمة الرائعة على غرار أعمال اليونانيين ولم يتحامل عليهم ولم يكن منحازا لشعوره اليونانى أو لعنصريته بالرغم من صراعها الطويل مع الأمة الاغريقية، وكان منهج «هيرودوت» يقوم على النقد والتمحيص ونكران الكهانة ونقل الحوادث عن عدد من المصادر المكتوبة أو نقلا عن الشهادات الحية، أى الأشخاص بتفاصيلها دون أن يؤيد واحدة منها دون الأخرى، ويترك القارئ التمييز بين الصحيح والمزيف، ولكى لا يؤثر على قارئه فهو لم يصدر حكمه الشخصى بترجيح رواية على رواية.

وقد استطاع «هيرودوت» بواسطة النقاش والتحليل أن ينقل القارئ من الرأى إلى العلم اليقينى وهو بذلك تمكن من الوصول إلى المعرفة الحقيقية إلى حد بعيد، ولم يكتف «هيرودوت» بتدوين الأحداث التاريخية من المصادر المكتوبة ومن شهادات المعاصرين وإنما كان لا يكتفى بالتدوين بل يناقش ويحاور شهود العيان حول معلوماتهم التى رووها له.

ورأى «هيرودوت» أن التاريخ هو دراسة اجتماعية تتميز عن دراسة الأساطير أو أساطير الحكومات الإلهية وأن هدفه إبراز الجانب العقلى الذى يسيطر على نشاط

الإنسان[15]. وقد تطور المنهج التاريخي عند الرومان وعند المسلمين خاصة، حتى أصبح منهجا مستقلا بذاته.

لقد ظهر مصطلح التاريخ كعلم عند العرب المسلمين في القرن الثالث الهجرى/ التاسع الميلادى، وهو مصطلح عربى أصيل، وإن كانت الشعوب القديمة قد استخدمت لفظا مماثلا له[16]. وتأريخ مصدر من أرخ بلغة قيس، وهذا اللفظ شائع عند العرب أو (ورخ) بلغة تميم، ومنهم من يرى أن لفظ «تأريخ» تعريب لكلمة «ماه روز» الفارسية التى تعنى حساب الشهور والأيام أو التوقيت حسب القمر[17]. غير أن رأياً آخر يذكر أن كلمة تاريخ وردت فى بردية فى زمن الخليفة «عمر بن الخطاب» يرجع تاريخها إلى عام 22 هجرى، مما يشير إلى أن اللفظ كان متداولا فى تلك الفترة.

والحق أن كلمة تاريخ تحمل فى الفكر العربى الأول بعض المعانى المنهجية منها:

1- تاريخ الأعلام والرجال.
2- عملية التدوين التأريخى أو التأريخ ووصف التطور وتحليله.
3- سير الزمن والأحداث والتطور التاريخى.
4- علم التأريخ والمعرفة به.
5- تحديد وقت الحادثة باليوم والشهر والسنة.

ومن الجدير بالذكر أن كلمة تاريخ قد بدأت فى صدر الإسلام تعنى التقويم والتوقيت ثم أصبحت تعنى تسجيل الأحداث على أساس الزمن وتحمل اسم الأخبار، ثم بدأت كلمة تاريخ تحل تباعا فى الكتابة التدوينية العربية، لا سيما فى أواخر القرن الثانى وأوائل القرن الثالث الهجرى.

والحق أن التاريخ لم يكن دخيلا على الحضارة الإسلامية، بل هو فى باطن بنائها ذلك أن قصص الأولين أنبياءا وأقواما شكلت زادا متينا فى القرآن الكريم، وجاءت تبيانا لفكرة التوحيد الدينى الحنيف فى مساره من موسى مرورا بالمسيح إلى الرسول محمد - صلى الله عليه وسلم -، كما ان حمل الاسلام ونشره فى أرجاء المعمورة من قبل أقوام عرب كانت لهم ثقافتهم قبل الإسلام ونظرتهم إلى أنفسهم وماضيهم والوجود، ومن ضمن هذه الثقافة التى كانت غير مكتوبة فى معظمها كانت

قصص الأيام، وهى عبارة عن مرورريات شفاهية تناقلها الأفراد من جيل إلى جيل بصورة جماعية وقبلية تحكى أخبارا وأحداثا مغلفة طبعا بالمخيال الشعبى.

ولقد جاء التاريخ الإسلامى تأريخا لأخبار فى البداية أو كتبا تاريخية منجمعة فيما بعد جاء على شئ من المنهجية والدقة نسبة إلى ذلك العصر تخطت الكتابات الأسطورية الكاملة متبعة أسلوبا معينا فى الصياغة والتركيب والبناء.

تحليل النص المعرفى بين المنهجين:

يتميز المنهج التاريخى فى دراسة الوثيقة باعتماده على مصادر وعلوم ومعارف متنوعة فى موضوع التحقيق وفى غيره من الموضوعات المساعدة، أما المنهج الفلسفى فإنه يعتمد فى قراءة النصوص الفلسفية وتحليلها على استحضار تاريخ الفلسفة، وهو فى هذا يناظر أو يماثل المنهج التاريخى. وبينما يحتاج المنهج التاريخى فى تحقيق النص إلى الاطلاع الواسع على فهارس الكتب والمخطوطات والدوريات، يحتاج الفيلسوف أيضا فى تحليل النص الفلسفى إلى توفير بعض الشروط الموضوعية كالمكتبة الفلسفية والاتصال بالمصادر الأساسية وتعلم اللغات القديمة والحديثة وهو لا يختلف فى هذا المجال عن منهج التاريخ.

فى المنهج التاريخى يحتاج الباحث إلى اعتماد أساليب وقواعد معينة للتحقق من صحة النصوص المحددة للدراسة ومن هذه الأساليب أو القواعد: التأكد والتحقق من التاريخ الذى صدر فيه النص المعنى بالدراسة أو الذى كتب فيه النص المعرفى موضوع الدراسة، وهذا التحقق بدوره يتطلب معرفة بعض الأساليب والألفاظ التى كانت تكتب بها عادة افتتاحيات المراسلات الرسمية وخواتمها ومعرفة الألقاب التى كانت تطلق على الملوك والسلاطين والأمراء والقضاة والحكام عموما فى فترات تاريخية معينة، وهى ذات مغزى تاريخى هام، لأنها تفيد الدارس فى معرفة ما يتوخاه فى هذا المجال. علاوة على ذلك فإن دراسة أسماء المدن والقرى والبلدان لها فوائد تاريخية هامة ينبغى على المحقق أن يلّم بها أولا وقبل كل شئ سواء تغيرت أسماؤها أو لم تتغير.

أما دراسة النص الفلسفى فإنها تتطلب إعادة تفكيره من جديد، لأن القراءة الفلسفية للنص تعتبر تفكيرا للنص ذاته.

أن المنهج التاريخى يفرض على المحقق للنص أن يتأكد من كاتب الوثيقة فيما إذا كان بالفعل قد عاش فى فترة كتابة هذا النص. وبإمكان المحقق معرفة المؤلف وزمن حياته من خلال بعض العبارات التى كان يستخدمها النساخ كقولهم مثلا عن كاتب النص: «رحمه الله» أو «غفر الله له». وإذا حيا فإن الناسخ يستخدم عبارة «أمد الله عمره وأمده بالقوة» . ونحو ذلك من العبارات المفيدة فى هذا السياق، وفى هذه العبارات إشارات واضحة إلى أن الناسخ كان ينسخ فى زمن كان المؤلف فيه قد مات أو لا يزال حيا.

وإذا كان الفيلسوف يداوم على استعمال بطاقة القراءة وتجديد اللغةالفلسفية، فإن على المؤرخ البحث فى تاريخ كاتب النص من خلال الكتب الخاصة بالأعلام والشخصيات المختلفة ومن خلال تاريخ كتابة الوثيقة ونسخها.

وفى المنهج الفلسفى فإن شرح النص لا يتطلب إعادة كتابته وتقطيعه من جديد وإنما يتطلب التعليق عليه، لأن معنى النص من النص دائما، وليس فى خارجه، ومن هنا يجب اعتماد القاعدة القائلة: «أن النص دائما على حق حتى يتجلى ويظهر معناه».

أما فى المنهج التاريخى، فإن المؤرخ مطالب بدراسة نوع الورق ونوع الحبر المستخدم ولونه والخط الذى كتب به النص، باعتبار أن انواع الورق والحبر والخطوط دلائل حسية هامة على الفترة التى كتبت فيها النص، إضافة إلى التأكد مما إذا كان هذا النص أصلى أم نسخة عنه؟ وهل هو على حاله الأول أم أنه نص مرمم؟

كما يلزم المحقق فى النص التاريخى أن يتأكد كذلك من وضع الأختام والتواقيع فى حال وجودها على وجه الوثيقة ومقارنتها بأختام وتواقيع أخرى عرفت فى الفترة التاريخية ذاتها. وفى هذا السياق فإن للاختام دارسين متخصصين يعرفون باسم «دارسى الأختام»، على غرار خبراء الخطوط.

تتم عملية شرح النص الفلسفى بجملة من القواعد أهمها: تبيان موضوع النص أو تحديده، ابراز الإشكالية أو الأطروحة، إظهار المراحل الأساسية للنص.

المنهج التاريخى ينبغى على محقق النص أن يقارن النص بنص آخر للكاتب نفسه قد يوجد فى أماكن أخرى بخطه أو بخط غيره.

أما المنهج الفلسفى فإنه يستلزم اتباع الخطوات المتتالية لاستخراج المفاهيم والمصطلحات الفلسفية الهامة، وشرحها كما هى موجودة فى سياق النص واعتماد الحجة دائما.

أما فى المنهج التاريخى فينبغى على المؤرخ استعمال المقارنة لتقييم مدى أصالة النص أو عدم أصالته مثل التحليل الكيميائى والطبيعى للمادة التى كتب عليها، ويمكن للمؤرخ أن يحدد تاريخ صدور النص بمعرفة مكان وزمان صناعة الورق مثل: الحبر المستخدم فضلا عن طريقة الإخراج وشكل الحروف والطباعة وحجمها.

وقد أصبح الباحثون المحدثون فى التاريخ مثلا يستعملون فى تحقيق النصوص وسائل تكنولوجية معاصرة مثل: المختبرات الكيميائية والعدسات المكبرة والميكروسكوب والكاميرا وطريقة الأشعة فوق البنفسجية والتصوير بالفروسنت ونحو ذلك من الوسائل والأدوات الحديثة التى تحدد صحة أو زيف النصوص المدونة من قبل.

اما العملية الثانية التى يعمد إليها المؤرخ بعد الإلمام بنص الوثيقة فهى التعريف بمؤلف أو منشئ النص، ولادته، وفاته، عائلته، أساتذته، أو شيوخه، مؤلفاته الأخرى، العصر الذى كان يعيش فيه، المناصب التى تولاها ودوره فى الحياة الثقافية والاجتماعية، ذكر اسم الناسخ وتاريخ النسخ.

أما فى المنهج الفلسفى فإن الفيلسوف، قد لا يحتاج إلى معرفة تاريخ صاحب النص أو النظرية الفلسفية التى يدرسها، لأن النص الفلسفى لا يعبر فى غالب الأحيان عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى يعيشها الفيلسوف، لأن الفيلسوف يتعامل مع العقل أو الفكر مباشرة لكتابة نص فلسفى، بينما المؤرخ يتعامل مع أحداث المجتمع البشرى وأفعال الناس فى كل المجالات الحياتية.

وخلاصة القول أن طرق دراسة النص المعرفى تتلاقى بين المنهجين التاريخى والفلسفى أحيانا وتختلف بينهما أحيانا أخرى، حسب هدف كل محقق أو دارس. فإذا كان المؤرخ يبحث عن مدى صحة نسبة النص إلى منشئه، فإن الفيلسوف قد لا يهمه صاحب النص بقدر ما تهمه الفكرة أو النظرية التى يحتويها هذا النص أو ذاك. ومن هنا فإن التوافق أو التعارض بين المنهجين يكون دائما بحسب النتيجة التى يتوخاها كل منهما.

بيبليوغرافية المحاضرة

(1) Madeline Grawitz: "Méthode des Sciences Sociales Sociales, ED, Dalloz, 5 édition: 1981, P. 348.

(2) عبد المنعم الحفنى: «المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة»، ط3، مكتبة مدبولى، 6 ميدان طلعت حرب، القاهرة: 2000، ص 845.

(3) ناصيف نصار: «ندوة حول المنهج»، مجلة الفكر العربى المعاصر، عدد خاص (9)، مركز الإنماء القومى، بيروت، لبنان: 1981.

(4) Madeline Grawitz: Op. Cit, P. 348.

(5) فريدريك معتوف: منهجية العلوم الاجتماعية العرب وفى الغرب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1985، ص.6.

(6) ناصيف نصار وآخرون: مجلة الفكر العربى المعاصر، ندوة حول الفكر العربى ومشكلة المنهج، عدد ممتاز (9)، مركز الإنماء القومى، بيروت – لبنان: 1981، ص 183.

(7) بغورة الزواوى: المنهج البنيوى، بحث فى الأصول والمبادئ والتطبيقات، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر: 2002، ص ص88-91.

(8) الدكتور محمود زيدان: مناهج البحث الفلسفى، جامعة بيروت العربية، ط1974، ص5.

(9) جوزيف هورس: قيمة التاريخ، تعريب نسيم نصر، ط2، منشورات عويدات، بيروت – باريس: 1982، ص 61.

(10) المكان نفسه.

(11) المصدر نفسه، ص 62.

(*) من أشهر مؤرخى انجلترا فى الربع الثانى من القرن العشرين.

(12) ج.ب بيرى: علم التاريخ، تعريب لجنة ترجمة دائرة المعارف الاسلامية (ابراهيم خورشيد – د. عبد الحميد يونس وحسن عثمان)، كتب دائرة المعارف الاسلامية، دار الكتاب اللبنانى بيروت: 1982، ص 62.

(13) هيرنشو.ج: علم التاريخ، تعريب وتعليق عبد الحميد عبادى، دار الحداثة، بيروت – لبنان: 1982، ص. 62.

(14) محمود زيدان: المرجع السابق، ص 122.

(15) نفس المرجع، ص 30.

(16) حسان حلاق: مناهج الفكر والبحث التاريخى والعلوم المساعدة وتحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص 297.

(17) السخاوى: الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ناقص معلومات الكتاب، ص 6.

obeikandl.com